

ترجمات



المواطنة والهوية القومية

• يورغن هابرماس •

Citizenship and National Identity

• Jürgen Habermas •

ترجمة:

د. رند المالح وياسمين جمال هاجر

تدقيق وإشراف:

د. رند المالح



مركز نهوض

للدراسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

المواطنة والهوية القومية

ترجمة:

د. رند المالح وياسمين جمال هاجر

تدقيق وإشراف:

د. رند المالح

الفهرس: ◀

٤ الملخص
٤ المقال
٥ دور القومية
١٠ المواطنة النشطة (Active citizenshi)
١٤ المواطنة الأوروبية
١٩ نموذج الديمقراطية التداولية

المُلخَص^(١)

يناقش الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في هذه المقالة والتي كتبها في العام ١٩٩٢، طبيعة العلاقة القائمة بين كل من المواطنة والجماعة القومية. وهو يخلص إلى أنّ هناك توافقاً عرضياً ومرحلياً بين مفهوم المواطنة الجمهورية كعضوية نشطة وفاعلة وبين مفهوم الأمة القومية؛ حيث إنّ الأمة القومية على الرغم من أنّها كانت الإطار الذي تحققت من خلاله المواطنة الحديثة في الغرب إلا أنّه يمكن تجاوزها نحو مستوى ما فوق قومي أوسع.

يقدم هابرماس هذا النقاش النظري للقومية والمواطنة لبحث في النهاية إشكالية المواطنة والاندماج في الجماعة الأوروبية كجماعة ما فوق قومية. وهو يعرض كيف أنّ المواطنة الأوروبية بصيغتها الناشطة والفاعلة يمكن أن تزدهر في إطار الجماعة الأوروبية هذه، على أساس من نظريته في الديمقراطية التوافقية. وسيؤدّي ذلك كله في النهاية إلى صياغة ثقافة سياسية أوروبية مشتركة، ومبادئ دستورية تحترم الثقافات والقوميات الأوروبية المختلفة.

الكلمات المفتاحية^(٢): الجماعة الأوروبية؛ الديمقراطية التوافقية؛ الأمة؛ المواطنة الفاعلة؛ الجماعة ما فوق قومية.

المقال

عرف التاريخ وصولاً للعقد الثامن من القرن الماضي فترةً من الرتابة الصلبة، عُرفت بمرحلة "ما بعد التاريخ"؛ وهذا ما أشار إليه أرنولد جهلن بتوصيفه الشعور الغريب بأن "كل شيء يتبدّل من حولنا ولكن لا شيء يتغيّر على الحقيقة".

وبدت هذه الحقبة وكأنها استنزفت وأجهضت كل البدائل والإمكانات والسبل المتاحة للتغيير؛ إلا أنّه في السنوات الأخيرة تبدّل ذلك كلّهُ ليصبح التاريخ سريعاً، بل ومحموماً لدرجات قصوى. ولقد أحييت المشاكل المستجدة من قدرتنا على التفكير بالبدائل والخيارات، وفتحت لنا آفاقاً جديدةً للمستقبل غيّرت من مقارباتنا القديمة والجامدة.

(١) هذه الخلاصة من كتابة المترجم وغير موجودة في أصل النص.

(٢) هذه الكلمات المفتاحية هي أيضاً من اختيار المترجم.



وفي هذا السياق من التحولات التاريخية الكبرى؛ أصبحت طبيعة العلاقة بين كل من المواطنة والدولة القومية محلَّ اهتمام ونظر، ويرجع ذلك لسببين أساسيين في الواقع: يتعلَّق الأول بمستقبل الدولة القومية والتي أصبحت وبشكل غير متوقع على المحك في ضوء الوحدة الألمانية وتحرُّر دول وسط وشرق أوروبا من القبضة السوفياتية إضافة للنزاعات العرقية المتفجرة في أوروبا الشرقية. بينما يُعنى الثاني بحقيقة الترابط القائم بين كل من الدولة القومية والديمقراطية في ضوء الأزمة الديمقراطية التي يعانها مسار الاندماج الأوروبي "الما فوق قومي" (supra national) والقائم على الرافعة الاقتصادية بالأساس.

في هذا السياق يصبح من المهم دراسة بعض المفاهيم على أسسٍ معياريةٍ لفهم طبيعة العلاقة المعقدة بين كل من المواطنة والهوية القومية.

◀ دور القومية:

أعطت الأحداث الأخيرة في كل من ألمانيا وأوروبا الشرقية فرصةً جديدةً لمناقشة التطور التدريجي للمجتمع "الما بعد القومي" (post national) في ألمانيا⁽³⁾. احتج بعض المفكرين الألمان على القصور الديمقراطي الذي شاب الوحدة الألمانية؛ مما جعلهم ضحيةً المزايادات والنقد، وهم بيَّنوا أنَّ هذه الوحدة قد نتجت عن قرارات إدارية بيروقراطية واقتصادية معزل عن رأي المواطنين ومشاركتهم.

لم يقتصر الجدل حول شكل الوحدة الألمانية وسرعتها على المشاعر المتناقضة التي أفرزتها هذه الوحدة فقط، ولكنَّه امتد ليشمل الأفكار والمفاهيم بالتضارب أيضًا. فلقد اعتبر البعض أنَّ التحاق خمس ولايات جديدة بالجمهورية الفيدرالية هو إعادة إحياء لوحدة الدولة القومية الألمانية، والتي تمزقت طيلة العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

فهؤلاء ينظرون للأمة كوحدة ما قبل سياسية لجماعة ذات مصير تاريخي واحد، وفي مقابل ذلك يرى الطرف الآخر أنَّ هذه الوحدة السياسية التي تحققت، هي إعادة إحياء للديمقراطية والحكم الدستوري على أرضٍ عُطِّلت فيها الحقوق المدنية بشكلٍ أو بآخر منذ العام ١٩٣٣م.

(3) Peter Glotz, Der Irrweg Des Nationalstaats (Stuttgart, 1990).

فمن خلال وجهة النظر هذه، لا تقل دولة ألمانيا الغربية السابقة كـ"أمة مواطنين" شأنًا عن الجمهورية الفيدرالية الجديدة. ويصبح مصطلح الدولة القومية وفق هذا الفهم الجمهوري للأمة والمواطنة مجردًا من دلالاته "الما قبل سياسية" والتي ازدهرت في أوروبا الحديثة.

يرجع هذا الانحلال في الرابطة القائمة بين كل من المواطنة والهوية القومية إلى أن الدولة القومية التقليدية دخلت طور التفكك في الحقيقة، وهذا ما يتأكد لو راجعنا سريعًا نشوء هذه الدولة القومية منذ بدايات العصر الحديث.

ففي أوروبا الحديثة، كانت بنية الإمبراطوريات التقليدية الما قبل حديثة، والتي ضمت أشتاتًا متعددة من الشعوب، غير مستقرة في الحقيقة؛ وهذا ما كان عليه الحال مع كل من الإمبراطورية الرومانية المقدسة والروسية والعثمانية.

ولقد ظهر من نطاق مدن وسط أوروبا؛ في المنطقة التي عرفت سابقًا باللورين في عمق الإمبراطورية الكارولنجية؛ شكل مختلف من الدولة الفدرالية. وبالتالي برزت سويسرا ككيانٍ فدرالي قويٍّ وقادرٍ على إقامة شكل من التوازن بين مختلف الأعراق داخل اتحادٍ من المواطنين متعددي الثقافات.

ومع ذلك فإنّ الدول القطرية ذات الإدارة المركزية هي وحدها التي تمكّنت من ممارسة التأثير الأعظم على منظومة الدول الأوروبية؛ ففي القرن السادس عشر، تمخّضت الممالك الأوروبية عن عدد من الدول القطرية، مثل بريطانيا، فرنسا، البرتغال، أسبانيا، السويد، والتي تحولت تدريجيًا إلى دول قومية عبر التحاقها بالمسار الديمقراطي تمثلاً بالنموذج الفرنسي⁽⁴⁾.

ومن ثم، فلقد شكّلت هذه الدولة القومية الأرضية التي استطاعت الرأسمالية على أساسها الانتشار عالميًا، كما أنّها وفّرت البنية التحتية الضرورية للإدارة العقلانية والإطار القانوني الضامن للحريات الفردية والعمل الجماعي.

أضف إلى ذلك، فإن هذه الدولة شكّلت الأسسَ الضرورية للتجانس الثقافي والعرقي، والذي دفع قدمًا المسار الديمقراطي للحكومات منذ أواخر القرن الثامن عشر. ولقد جاء هذا التحول الديمقراطي ولا شكّ على حساب الأقليات العرقية التي تم إقصاؤها وتهميشها، ويمكن

(4) M.R. Lepsius, "Der europäische Nationalstaat" , in M.R Lepsius (ed.), Interessen, ideen und institutionen (Opladen, 1990), p.256ff.



اعتبار كل من الدولة القومية والديمقراطية بمثابة التوأم الوليد للثورة الفرنسية؛ كما أنّهما ترعرعا وشبّا في أحضان القومية من المنظور الثقافي للأمم.

وتستخدم القومية كمصطلحٍ خاصٍّ لتوصيف الظاهرة الحديثة للدمج الثقافي؛ إذ إن الوعي القومي قد تشكّل وتطوّر في إطار من الحراك الاجتماعي كنتيجةٍ لمسارات التحديث في الوقت الذي عاش فيه الناس حالةً متزامنةً من التعبئة والعزلة، ويمكن فهم القومية كشكلٍ من أشكال الوعي الجمعي والذي تحقق من خلال الانتقاء المقصود للموروثات الثقافية عبر إعادة كتابة التاريخ القومي بعد ترشيحه وتصفيته، والعمل- من ثم- على نشر ذلك حصرياً عبر القنوات الحديثة للاتصال الجماهيري. ولقد أكسب كلٌّ من هذين العنصرين سمة "الاصطناع" للقومية بوصفها شيئاً مركباً، مما جعلها عرضةً للتلاعب من قبل النخب السياسية بالضرورة.

يعكس تاريخ مصطلح "القومية" (nation) بطريقة خاصة نشوء الدولة القومية⁽⁵⁾، ولقد عرّف الرومان (Nation) على أنها آلهة الخلق والإبداء، وتعود كلمة (nation)، كما كلمتي (gens) و (populous)، وخلافاً لـ (civitas)، للشعوب والقبائل التي لم تنتظم في إطار ما من الجماعات السياسية المنظمة؛ حيث أطلق الرومان أيضاً على هذه الفئات من الشعوب أسماء المتوحشين و البرابرة والوثنيين.

وتشير القومية في الاستعمال الكلاسيكي لمجموعات من البشر ذات الأصل والنسب الواحد، وهي تجتمع جغرافياً على شكل مستوطنات أو أحياء متجاورة، كما أنهم يتشاركون ثقافياً في اللغة والعادات والتقاليد نفسها؛ إلا إنّهم ليسوا منضوين سياسياً في دول محددة.

ولقد استمر هذا التفسير خلال العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث، ومن الملفت أن كانت نفسه كان يعتبر أنّ المجموعة التي تعرّف نفسها كجماعةٍ بسبب وحدة الأصل والنسب، يجب أن تدعى أمة (nation) و (gens). إلا إنّهُ ومنذ أوساط القرن الثامن عشر، بدأ الفارق بين كل من مصطلحي ((nation) و (Staatsvolk))، أي بين الأمة والشعب المنظم سياسياً في التلاشي. كما باتت الأمة نفسها بعد الثورة الفرنسية تُعتبر مصدرَ السيادة، كما يظهر ذلك على سبيل المثال في فكر "إيمانويل جوزيفيسياس". أصبح لكل أمةٍ نتيجة ذلك حق سياسي مكفول لتقرير المصير، حتى إنّهُ في القرن الثامن عشر ساوى المحافظون الممثلون للمدرسة الألمانية التاريخية بين كل من مصطلحي القومية والثورة.

(5) See the article on "Nation" in Historisches Wörterbuch der philosophie, 6, pp. 406-14.

ولقد تحوّلت الأمّة مع الفكر الجمهوري من وصفها جماعة ما قبل سياسية إلى كيان من المفترض أن يلعب دوراً أساسياً في تعريف الهوية السياسية للمواطنين في ظل دولة ديمقراطية، وهذا بدوره يقلب ويعكس شكل العلاقة والتي على أساسها تحدد الهوية القومية مفهوم المواطنة، وبذلك يمكننا توظيف المقولة الشهيرة لأنرست رينان بأن "وجود أمة ما هو بحد ذاته استفتاء شعبي دائم" ضد القومية نفسها.

ولقد جابه رينان الادعاءات الألمانية بإقليم الألزاس المتنازع عليه بين كل من الإمبراطورية الألمانية والجمهورية الفرنسية بعيد العام 1871، بالرجوع للهوية الفرنسية لسكان الإقليم؛ وذلك لأنه تعاطى مع الأمة باعتبارها أمة من المواطنين.

وتكتسب الأمة هويتها من أفعال المواطنين أنفسهم، والذين يمارسون بهمة وفعالية حقوقهم المدنية، بغض النظر عن أي أصول عرقية أو ثقافية مشتركة. وبذلك يكون الفهم الجمهوري قد قطع نهائياً مع فكرة: أن المواطنة لها أي علاقة أو ارتباط عضوي بالجماعة لما قبل سياسية، المتحددة على أساس الأرومة، والمشاركة في العادات والتقاليد واللغة. وفي هذا السياق يمكن فهم الترادف الأولي بين كل من الجمهورية والقومية بوصفه عرضياً لتعزيز وتحفيز المطالب الجمهورية بالمواطنة الفاعلة.

ولقد أسست هذه القومية، والتي تم استيحاؤها من أعمال المؤرخين والكتّاب الرومنطقيين بدورها لهوية مشتركة، كان لها الدور الأساس في تطبيق وتفعيل مثل المواطنة والتي نشأت خلال الثورة الفرنسية. وفي خضم انصهار الوعي القومي هذا، تحوّلت العناصر المتمثلة في الأرومة الواحدة والنقاء العرقي من صفاتها الوهيبية إلى تلك الكسبية. وبالتالي أخلت القومية ذات الطابع العرقي والسلالي مكانها لقومية أخرى ذات طابع كسبي ناتجة عن الفعل والسعي الواعي للفرد.

ولقد أصّلت هذه القومية الكسبية للمفهوم الجمهوري للانتماء والولاء القومي، لدرجة القبول بالتضحية بالنفس والموت في سبيل الوطن، وأضحى التجنيد العسكري للمواطنين من ثم هو الوجه الآخر للحقوق المدنية. ولقد تطابقت كل من القومية والجمهورية في موقفيهما من التشديد على أهمية القتال، بل والموت في سبيل الوطن عند الضرورة. يؤكد هذا كله طبيعة العلاقة التكاملية والتبادلية بين كل من القومية والجمهورية؛ بحيث إن الأولى تحوّلت إلى أداة لنشوء وتعزيز الثانية.



ولا يعني هذا الشكل من الترابط الاجتماعي والنفسي أنّ كلا التيارين هما في انسجام على الصعيد المفاهيمي الأدق والأعمق، ويتضح لنا هذا الاختلاف في الحقيقة لو قارنا- على سبيل المثال- مفهوم الحرية عند كل من دعاة القومية والجمهورية؛ إذ ينظر القوميون للحرية من جهتهم كشكلٍ من الاستقلال القومي، والذي يجعل الأمة في علاقة ندية مع باقي الأمم، بينما تعني عند الجمهوريين منظومة الحريات السياسية التي يتمتع بها الأفراد داخل الدولة.

ويظهر من ثمّ هذا البون الشاسع بين كلا التيارين، وكأنّ الفهم الجمهوري للحرية قد قطع بشكل نهائيّ صلته بالوعي القومي الذي ولده وأنتجه. يبدو أنّ كلّاً من مفهوم الأمة كـ"قوم" (ethnos) وشعب (demos)⁽⁶⁾ قد تقاربا لفترة وجيزة في الفترة الأولى لظهور الدولة القومية الديمقراطية؛ إلا إنّ المواطنة لم ترتبط البتة على الصعيد المفاهيمي مع الهوية القومية.

ولقد تطوّر مفهوم المواطنة في الحقيقة بعيداً عن مبدأ جان جاك روسو في الحق في تقرير المصير، وفهمت "سيادة الشعب" في الأصل بوصفها تقييداً أو مقاومة لمفهوم "السيادة الملكية"؛ إذ إنها تتحقق من خلال عقد مبرم بين كل الشعب والحكومة. فروسو وكانت من جانبها لم ينظرا للسيادة الشعبية كنقل للسلطة السياسية من أعلى للأسفل، أو كشكل من أشكال تقاسم السلطة بين فريقين متعاقدين.

ولقد عنت هذه السيادة لهما بالمقابل تحوّلاً في طبيعة السلطة من شكلها الاستبدادي إلى آخر ذي مضمون تشريعي من قبل الشعب لنفسه، وبالتالي لم يُنظر للعقد الاجتماعي بوصفه اتفاقاً أو عهداً ذا طبيعة تاريخية ملموسة، ولكنه فهم كنموذج مجرد لكيفية تشكل السلطة السياسية وشرعنتها، وكانت غايته ببساطة تتلخص في تقييد السلطة وهيمنة الدولة، ومن ثمّ يرى كانت ضمن هذا السياق أنّ "التشريع لا يصدر إلا عن الإرادة الموحدة للجميع؛ بحيث إن الفرد يقرر باسم الجميع وأن الجميع يقرر باسم الفرد"⁽⁷⁾.

بالتالي لا يعبر مبدأ "سيادة الشعب" هذا عن إرادة جماعية مستقلة تكتسب هويتها من تجانس مسبق في الأصل العرقي أو الثقافة، ولكنّه ينشأ نتيجة إجماع بين جماعة من المواطنين المتساوين والأحرار والمشاركين في كيان واحد تحكّمه أساليب حكم واحدة ومتماثلة.

(6) M.R Lepsius, "Etnos und Demos", in Intersen, pp. 247-55.

(7) I. Kant, Metaphysik der Sitten, Rechtslehre, p.46.

ويقتضي هذا الشكل من صناعة الإرادة السياسية تنوعاً في مضمون الدستور الناظم للدولة الديمقراطية، ويصبح للدستور من ثمّ دور أساسي في صياغة الإجماع الرسمي للمواطنين المنتمين للمجتمعات التعددية. يسعى المواطنون طبقاً لذلك لتنظيم تعايشهم السلمي التعددي بالانسجام مع جملة من المبادئ المتوافق عليها والمقتنع بها؛ ويرجع ذلك إلى أن هذه المبادئ تراعي بالتساوي مصالح الجميع، وبذلك تصبح جماعة المواطنين هذه عبارة عن كيان مشترك يقوم على أساس من الاعتراف المتبادل بين الجميع كأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم، وعليه يتوقع الكل أن يتمتعوا بالحماية المتساوية والاحترام الكامل لكرامتهم وإرادتهم، سواء كأفراد أو كأعضاء في الجماعات العرقية والثقافية أو كمواطنين منتمين لجماعتهم السياسية الواحدة، ولقد اعترفت العديد من الدساتير عبر العالم وخاصة في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بحق الجماعة السياسية في تقرير مصيرها.

◀ المواطنة النشطة (Active citizenship) :

عنت المواطنة (citizenship) (citoyennete) (Saatasburgerschaft) بلغة القانون ولفترة زمنية طويلة، العضوية في الدولة فقط. ولما يتوسع مفهومها ليشمل المواطنين كما تعرّفهم منظومة الحقوق المدنية إلا من فترة وجيزة فقط⁽⁸⁾. فالمواطنة كعضوية في الدولة تنسب كل شخص محدد إلى دولة محددة معترف بها وفق القانون الدولي.

ويهدف هذا الشكل من العضوية إلى تعيين الحدود الجغرافية والاجتماعية للدولة، بينما تتعلق العضوية في الدول الديمقراطية والتي ترى نفسها بأنها تجمّع للمواطنين المتساوين والأحرار بمبدأ الطوعية أساساً؛ إذ لا تسوّغ شروط الإقامة أو الولادة في مثل هذه الدول الخضوع الدائم للإرادي للسلطة السيادية في البلد. لا تعدو هذه الشروط من أن تكون معايير إدارية تنظيمية لا تتناقض بالضرورة وحق الهجرة أو التنازل عن المواطنة والجنسية للأفراد⁽⁹⁾.

(8) See on what follows R. Grawert, "Staatsanghörigkeit und Staatsbürgerschaft", Der Staat, 23 (1984), pp. 179-204.

(9) P.H. Schuck and R.M. Smith, citizenship without consent (New Haven, 1985), ch.1:

لا يتلائم المعنى المعياري للمواطنة القومية مع الشروط الوهيبية بالضرورة. تتحدث المادة رقم ١١٦ من القانون الأساسي الألماني على سبيل المثال "عن ما يُسمى بـ"الألماني بالمكانة". وهي تشير إلى الشخص الذي ينتمي للشعب الألماني بموجب بيئة ودليل يؤكد على انتمائه للجماعة الثقافية الألمانية، ولكن دون أن يكون مواطناً ألمانياً في الوقت نفسه. وبذلك يتمتع هذا الشخص بإمكانية أن يصبح مواطناً ألمانياً على الرغم من أن هذا الأمر أصبح موضع تنازع بين الخبراء الألمان مؤخراً".



في الواقع لم تعد المواطنة (citizenship) (Saatasburgerschaft) في أيامنا هذه مقتصرَةً على مفهوم العضوية في الدولة فقط، ولكنها توسّعت لتشمل وضعيّة ومكانة الفرد كما تحددها الحقوق المدنية. لا يَعرِف القانون الأساسي الألماني مقارنةً بنظيره السويسري مسمّى المواطنة النشطة (Aktivburgerschaft)⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من ذلك واستنادًا للمادة رقم 33.1 من القانون الأساسي الألماني، فإنّ الفكر القانوني الألماني قد وسّع حزمة الحقوق المدنية والواجبات؛ ليتشابه القانون السويسري في هذا الصدد⁽¹¹⁾. وكما يؤكد ر. جراورت في أعماله؛ فالمواطنة بالنسبة للجمهوريين تُعنى أساسًا بمشكلة التنظيم الذاتي للمجتمع، وخصوصًا الحقوق السياسية في المشاركة والتواصل. فهو يرى المواطنة كمؤسسة قانونية يشارك الفرد المنضوي في الأمة من خلالها كعضو فاعل ونشط في تسيير شؤون الدولة⁽¹²⁾. تتحدد وضعيّة المواطن أساسًا بالحقوق الديمقراطية التي يدّعيها الفرد في سعيه لتغيير وتبديل أحواله.

يوجد تفسيران متناقضان لهذه المواطنة النشطة وهما يتنافسان للصدارة داخل فلسفة القانون؛ ففي الفهم الليبرالي للقانون الطبيعي يكتسب دور المواطن طابعًا فرديًا وذرائعًا منذ عهد جان لوك، بينما هناك في المقابل فهمٌ جمعي وأخلاقي لهذا القانون في التراث السياسي الأرسطي. فوفق المنظور الأول يُنظر للمواطنة كنموذج للعضوية الوهيبية في جماعة تحترم الوضعية والحقوق القانونية لأفرادها، بينما ينظر إليها في الثانية كنموذج للعضوية المكتسبة في جماعة أخلاقية تمتلك حق تقرير مصيرها.

يبقى الفرد وفق التفسير الأول خارجًا عن الدولة، وهو يساهم في شؤونها بطريقة عرضية فقط في مقابل المزايا القانونية لعضويته، بينما يعتبر المواطن في التفسير الآخر جزءًا لا يتجزأ

(10) R. Winzeler, Die Politischen Recht des Aktivbürgers nach Schweizerischem Bundesrecht (Berne, 1983).

(11) K. Hesse, Grundzüge des Verfassungsrechts (Heidelberg, 1990), p.113 :

يوضح ك. هيس أنّ الحقوق الأساسية كحقوق شخصية تحدد وتضمن الأسس القانونية للوضعية القانونية للفرد. إلا إنها تعتبر أيضًا كحقوق عامة مهمة جدًا للنظام الاجتماعي الديمقراطي والدستوري، وهي تضمن للفرد لو تم تطبيقها وأحسن تفعيلها أن يكون جزءًا من هذا النظام الديمقراطي. وتعتبر مكانة الفرد بمعايير القانون الدستوري مكانةً مادية وحقيقية كما تنص الحقوق الأساسية الموجودة في القانون الأساسي، وتأخذ هذه المكانة بعدًا واضحًا ومضمونًا؛ بحيث لا يمكن للأفراد ولا لسلطات الدولة أن يصادرانها. وتشكل هذه المكانة وفق القانون الأساسي جوهر الوضعية العامة للمواطنة القومية والتي لا ينفصل وجودها عن وجود الحقوق الأساسية في القانون".

(12) R. Grawert, "Staatsvolk und Staatsangehörigkeit", in J. Isensee and P.Kirchlof (eds), Handbuch des Staatsrechts (Heidelberg, 1987), p.684ff.

من الجماعة السياسية؛ بحيث إنَّ شخصيته وهويته الاجتماعية تتحدد في ظل التقاليد المشتركة للجماعة ومؤسساتها الواحدة. لا يختلف المواطن في التفسير الأول عن الفرد العادي الذي يتعامل مع الدولة من خلال مصالحه الما قبل سياسية الخاصة والضيقة. بينما لا تتحقق المواطنة وفق التفسير الثاني إلا من خلال العمل المشترك والدؤوب بين المواطنين لتقرير مصير الجماعة.

يصف شارلز تايلور هذا التمايز في فهم المواطنة بين الجمهوريين والليبراليين وفق الآتي:

“يركز النموذج الأول على الحقوق الفردية والمساواة في التعامل، ويشدّد على أن تتناغم سياسة الحكومة وأدائها مع مصالح ورغبات المواطنين، وهذا ما يتعيّن حمايته وتحصينه وفق هذا الفهم للمواطنة. وتتأكد فعالية المواطن بالتالي من خلال الالتزام بهذه الحقوق وضمن المساواة كما القدرة على التأثير في صنع القرار [.....] وتصبح مؤسسات الحكم من ثمّ ذات طابع عرضي وأداتي استعمالي [.....] [ولا قيمة ذاتية للمشاركة في منظومة الحكم هذه [.....].] بينما يشدّد النموذج الآخر في المقابل على ضمان حرية المواطنين عبر المشاركة الحثيثة في أنشطة الحكم الذاتي. وتشكّل هذه المشاركة من ثمّ حيزاً أساسياً من فعالية المواطن [.....]. حيث ينظر هذا الفريق للمشاركة الكاملة في الحكم الذاتي كمدخل هام لصناعة إجماع حاكم يُعرّف المواطن من خلال أترابه الآخرين. يؤشر تعريف المواطن بأنه الفرد الذي يحكم ويُحكم إلى قابلية الحُكام أن يكونوا من الـ"نحن" وليس من الـ"هم" فقط”⁽¹³⁾.

يصبح هذا النموذج الشامل للحكم وفق المنطق الجمهوري للمواطنة قاصراً وصعب المنال، لو أخذنا بعين الاعتبار طبائع السياسة الحديثة. وهو يتمتع على الرغم من ذلك بالأفضلية مقارنةً بالنموذج التنظيمي الآخر للحكم؛ فالنموذج التنظيمي يضع الفرد ككائن أعزل في مواجهة الدولة وأجهزتها، وتصبح علاقته بالدولة مقتصرةً على فكرة العضوية فقط، والتي من خلالها تنظم آلية تبادل المنافع للمواطنين وفق مساهمات وظيفية محددة.

يشدّد النموذج الشامل على أنّ الحكم الذاتي للمواطنين هو غاية بذاته، وهو لا يتحقّق فقط من خلال المشاركة الضيقة لبعض الأفراد بالاستناد إلى مصالحهم الخاصة، ولكن يتحقّق بالمشاركة العامة والشاملة لكافة المواطنين في حيز من الأفعال والأنشطة العامة المشتركة.

(13) C. Taylor, “The Liberal -communitarian debate”, in N. Rosenblum (ed.), Liberalism and the Moral life (Cambridge, MA., 1989), p.178f.



تتحدد وضعية المواطن وفق هذا الفهم من خلال شبكة من العلاقات المتبادلة والقائمة على المساواة الكاملة والاعتراف المتبادل ببعضهم البعض، ويفترض هذا أن كل مواطن يمكنه تبني وجهة نظر الشخص الآخر كما المصلحة العامة المشتركة لجميع المواطنين، وليس بالاكتماء بالنكوص لدور المراقب أو الفاعل المقيّد فقط بمصلحته الخاصة الضيقة.

لا يَنبُج هذا الاعتراف القانوني المتبادل بين المواطنين بعضهم البعض عن إلزامية البنية القانونية الحاكمة للعلاقة بين المواطنين، ولكنّه يحصل من خلال التفاعل الدائم بين المواطنين أنفسهم من خلال أنشطتهم المشتركة والذاتية. كما توجد فجوة في الحقيقة بين كل من القوانين الحديثة من جهة، ودوافع ومعتقدات المخاطبين بالقانون من جهة أخرى؛ إذ يُهدّد الإلزام القانوني في تفعيل الحقوق الديمقراطية للمواطن بالانزلاق إلى درك استبدادي إكراهي؛ مما قد يجعل المواطن في حالة اغتراب عن هذه الحقوق والقوانين الحديثة.

وتتوقف عضوية المواطن السياسية الفاعلة بالنتيجة على مدى الانسجام والتوافق بين معتقدات ودوافع المواطن والمصلحة العامة، بعيداً عن الإكراه القانوني. ينبّنها النموذج الجمهوري للمواطنة ضمن هذا السياق إلى أنّ قيمة وأهمية مؤسسات الحرية الدستورية مرتبطة بمدى مشاركة وصناعة المواطنين لها، ويتعلق هذا بدوره بمدى تمرّس الشعب على الحرية والإرادة السياسية ومهارته في تبني منظور جماعي (نحن) لتقرير مصيره، وبذلك يتأسس الدور القانوني للمواطن من خلال الثقافة السياسية المشبعة بقيمة الحرية. يسوّغ هذا الفهم للحرية والثقافة السياسية تأكيد الجماعيين على أهمية البعد الوطني الممتد والشامل لكافة مجالات حياة المواطن العامة والخاصة.

يؤكد تشارلز تايلور هذا الأمر من خلال التشديد على أهمية الوعي الجمعي، والذي ينتج من التماهي الواعي للفرد، مع التقاليد المشتركة الثقافية والأخلاقية للجماعة: "النقطة الهامة في هذا الصدد هي هل تتقبل الوطنية تهميش الحكم الذاتي التشاركي للمواطنين؟ فالوطنية هي التماهي الجمعي مع جماعة تاريخية مؤسسة على قيم محددة [.....] ولكن لا بد أن تكون الحرية واحدة من هذه القيم"⁽¹⁴⁾.

يظهر هذا الاقتباس أنّ أطروحة تايلور هذه تناقض مع ما سبق وذكرناه عن التوافق العرضي- لا البنيوي- بين كل من الجمهورية والقومية، وعلى الرغم من ذلك فإن ملاحظات

تايلور تشير في عمقها إلى أنّ القيم الديمقراطية للدول لا بد أن توطّن في الثقافة السياسية أولاً، وهو ينبّه إلى أنّ تبني الدساتير لهذه القيم لا يكفي بمفرده لتحويلها إلى سلوك اجتماعي للمواطنين، ولا يصنع منها قوةً محرّكة نحو جماعة من الأفراد الأحرار والمساوين، ولكي يتحقق كل ذلك لا بدّ لهذه القيم من أن تترسخ في السياق التاريخي لأمة المواطنين بما يجعلها مترابطةً مع دوافعهم وقناعاتهم.

ومع ذلك تظهر الأمثلة عن المجتمعات المتعددة ثقافيًا مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية: أنّ الثقافة السياسية المتضمنة للمبادئ الدستورية لا تشتت بالضرورة أيّ مشترك لغوي أو ثقافي أو عرقي بين المواطنين، ولكن تلعب الثقافة السياسية هنا دورَ القاسم المشترك لوطنية دستورية تشحذ الوعي بالتنوع والتكامل بين مختلف أشكال الحياة التي تعرفها المجتمعات التعددية، ويمكن لهذه المبادئ القانونية في الجمهورية الفدرالية المستقبلية للولايات المتحدة الأوروبية أن تُصاغ بشكلٍ يتناسب ومختلف التقاليد والأطر التاريخية للقوميات الأوروبية المختلفة.

ويمكن من ثمّ في مثل هذا السياق لكل جماعة أن تفهم تراثها وتقاليد القومية بالتوافق مع الثقافات القومية للجماعات الأخرى، ويجب أن لا ينفصل مثل هذا الفهم للهوية القومية الخاصة عن الإجماع المشترك الناظم لثقافة سياسية أوروبية مشتركة ما فوق قومية. يضمن الانحياز لهذا الشكل من الخصوصيات الحفاظ على كل من مبادئ السيادة الشعبية وحقوق الإنسان.

◀ المواطنة الأوروبية:

يلقي المستقبل السياسي للجماعة الأوروبية الضوء على العلاقة القائمة بين المواطنة القومية والهوية القومية من منظور آخر، تتناسب المواطنة القومية كما تطوّرت منذ أرسطو وصولاً إلى روسو مع حجم المدينة والمدينة الدولة، ويرجع تحوّل الشعوب إلى أمم ذات دول خاصة بها إلى الفكرة القومية، والتي نجحت في الملاءمة بين المبادئ الجمهورية والأبعاد الكبرى للدول الحديثة القطرية.

لعبت هذه الدولة القومية دوراً أساسياً في ازدهار وتطور التجارة الحديثة، كما أنّ الرأسمالية الحديثة نجحت على غرار البيروقراطية الحديثة للدولة في تطوير نظمها الذاتية في العمل،



وأضحت أسواق البضائع ورأس المال والعمالة تخضع من ثم لمنطقها الخاص بعيداً عن ذوات الأشخاص العاملين فيها.

ولقد أصبح المال كما السلطة الإدارية ميداناً مجهولاً للاندماج الاجتماعي، يعمل باستقلال عن الأفراد الفاعلين فيه، ويتنافس اليوم هذا الشكل الأخير من الاندماج مع النموذج الآخر للاندماج، وهو الاندماج من خلال القيم والمبادئ وآليات صياغة التفاهمات. كل هذا يجعل الاندماج السياسي من خلال المواطنة واحداً من المظاهر العديدة للاندماج الاجتماعي، تنتكر النظريات الليبرالية لهذه الحقيقة وتتجاهل أنّ العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية هي علاقة مشحونة بالتوتر في الواقع.

تؤكد أمثلة العالم الثالث أن العلاقة بين تطوّر النظم الديمقراطية والتحديث الرأسمالي ليست ذات طبيعة طردية بالضرورة، كما أنّ التسوية أو الحل الوسط الذي التمسته دولة الرفاه في الديمقراطيات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية للتعامل مع هذا التوتر، ليس ناجحاً بما فيه الكفاية. ويوضح لنا تطور الجماعة الأوروبية أيضاً طبيعة التوتر القائم بين كل من الديمقراطية والرأسمالية؛ فالنموذج الأوروبي يعاني من شرخ رأسي قائم بين كل من الاندماج النظمي للاقتصاد والإدارة على المستوى الما فوق أممي من جهة، والاندماج السياسي الذي ما زال مقتصرًا على البعد القومي فقط من جهة أخرى.

كما أنّ الشكل التكنوقراطي للجماعة الأوروبية يثير الشكوك بواقعية وجدوى الآمال المتعلقة على أمثلة المواطن الديمقراطي في الحقيقة، وهذا ما يدفعنا في الواقع للتساؤل ما لو أنّ التلازم العرضي بين كل من الجمهورية والقومية يخفي عنا حقيقة المواطنة؟ وهل يمكن اعتبارها أكثر تلاؤماً وتوافقاً أيضاً مع الجماعات المنسجمة عرقياً وثقافياً؛ حيث تكون العلاقات فيما بينها أقلّ تعقيداً وتشابكاً؟

تحوّلت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى جماعة أوروبية تسعى سياسياً إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، ولو تركنا الهند جانباً فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تبدو هي الدولة الوحيدة الكبرى من حيث عدد السكان المقارب لـ ٢٥٠ مليون نسمة، والتي تتمتع بمنظومة سياسية مركبة وفاعلة، ورغم ذلك فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن الاتحاد الأوروبي بكونها مجتمعاً متعدد الثقافات؛ إلا إنه موحدٌ بثقافته السياسية ولغته (تبقى الإنجليزية هي اللغة الوحيدة للبلاد في الوقت الراهن)؛ بينما يبدو مستقبل الاتحاد الأوروبي كدولة متعددة اللغات والقوميات.

ولو تطوّر لاحقًا نحو جمهورية فيدرالية واحدة عوض أن يكون فيدرالية رخوة بين دول شبه مستقلة؛ فإنه قد يحافظ على بعض التشابه مع نموذج الرئيس ديغول "الأوطان الأوروبية"^(١٥) (Europe of Fatherlands). وبذلك ستحافظ الدول القومية التي نعرفها اليوم على دورٍ أساسي وبنوي في منظومة أوروبية.

لا تتعلق إشكالية الدول القومية لمشروع الوحدة الأوروبية بموضوع السيادة بقدر ما تتعلق بقضية الديمقراطية نفسها، والتي لم تختبر فاعليتها حتى اليوم إلا داخل الحدود القومية. ويدفعنا انقسام المجال العام إلى وحدات قومية متباينة إلى التساؤل عن مدى إمكانية تحقيق وجود ما يسمى بـ"المواطنة الأوروبية"؟ وما أرمي إليه بـ"المواطنة الأوروبية" لا يقتصر فقط على إمكانية العمل السياسي المشترك العابر للحدود القومية، ولكنه يمتد ليشمل الوعي بالواجب المتعاقب "المصلحة الأوروبية المشتركة"^(١٦). أجاب ريمون أرون في أواخر عام 1974 عن هذا السؤال بـ"لا" قاطعة. وإلى يومنا هذا لما تتجاوز منظومة الحقوق المدنية بعد حاجز الحدود القومية.

تعتبر المحكمة الأوروبية "الحريات الخمس للسوق المشتركة" كإطار مرجعي لعملها وتصنفها كحقوق أساسية داخل الجماعة الأوروبية. وتشمل هذه الحريات كلاً من: حرية تبادل السلع، وحرية حركة العمال، وحرية تأسيس المشاريع، وحرية تبادل الخدمات، وحرية حركة العملات.

وينسجم هذا مع السلطات الممنوحة بموجب اتفاقية روما لكل من مجلس الاتحاد والمفوضية العليا، ويهدف ذلك كله لتحقيق الغاية المنصوص عليها بالمادة التاسعة: "ترتكز الجماعة إلى الاتحاد الجمركي والذي يشمل تبادل كافة أنواع السلع"، وسيتحقق هذا الهدف مع تشكل الاتحاد النقدي وتأسيس البنك المركزي الأوروبي المستقل. وسيدفع هذا المستوى من التوافق الاقتصادي إلى التنسيق في مجالات سياسية أخرى أيضاً؛ كالسياسات البيئية والنقدية والاجتماعية والتربوية... إلخ. ومن ثم ستقيم الحاجة لأي تعديلات جديدة بالاستناد إلى معايير العقلانية الاقتصادية كتأمين شروط التساوي في المنافسة.

(١٥) يشير هذا المصطلح إلى تصوّر الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول عن العمل الأوروبي المشترك، فهو كان يرى الجماعة الأوروبية كإطار للتعاون الوثيق بين الدول القومية الأوروبية، وليس كإطار للاندماج نحو كيان ما فوق قومي متجاوز للدولة القومية الأوروبية.

(16) P.Kielmannsegg, "Ohne historisches Vorbild", Frankfurter Allgemeine Zeitung, 7 December 1990.



ستتحقق كل هذه المهام عبر المنظمات الأوروبية المختلفة، والتي تضافرت فيما بينها لتشكّل شبكة إدارية ضخمة، ورغم ذلك تبقى النخبة البيروقراطية الأوروبية الجديدة مسؤولة فقط تجاه حكوماتها ومؤسسات دولها المنتمين بالأساس إليها، ويستمر هذا على الرغم من توسّع نشاطها إلى خارج الإطار القومي الضيق لدولها القومية. ولا تتعدى في هذا الصدد صلاحيات السلطات في بروكسل في أحسن أحوالها تلك التي للبنك المركزي الألماني، وهذا ما يحوّل الموظفين المحترفين في إدارات الاتحاد لجهاز بيروقراطي يعمل بمعزل عن الآليات الديمقراطية.

يصنع هذا كلّه فجوة كبيرة عند المواطن بين ما يُفرض عليه ويؤثر فيه، وبين ما يشارك في تغييره على الحقيقة؛ إذ يجد نفسه أمام الكثير من القرارات الصادرة على الصعيد الما فوق قومي، والتي تؤثر في الكثير من مجالات حياته. وفي مقابل ذلك يُصبح دور المواطن المقيد بالمؤسسات القومية للدول الأعضاء فقط، عاجزاً عن التأثير في القرارات الأوروبية، أو التأثير على آليات صناعة القرار على مستوى الاتحاد ككل.

يلخص ماريو. رينز. ليبسوس الموضوع؛ إذ يقول: "لا يوجد رأي عام أوروبي في الواقع"⁽¹⁷⁾. ما يهمني من ذلك كلّه حقيقة هو: هل إنّ هذه الفجوة هي اختلال عابر يمكن إصلاحه عبر مأسسة برلمانية للقرار الأوروبي يستوعب التكنوقراطية هذه ويشرف عليها؟ و هل تعكس هذه البيروقراطية الما فوق قومية بوجهتها الاقتصادية العقلانية منحاَ عامًا لطالما اكتسب مصادقية داخل الدولة القومية؟ ما أرمي إليه هو أنّ حقائق الاقتصاد أصبحت بالتدريج مستقلة عن كل ما عداها، وبأنّ السياسات تحوّلت بالتدريج إلى شأن إداري وآليات تنتقص من مكانة المواطن وتنكر البعد الجمهوري لهذه المكانة.

من جهته درس توماس هيمفري مارشال توسع وانتشار الحقوق والواجبات المدنية وارتباطها بالتحديث الرأسمالي في بريطانيا⁽¹⁸⁾. وهو قسّم هذه الحقوق إلى حقوق مدنية وسياسية واجتماعية بما يتوافق والتقسيم القانوني للحقوق الأساسية. وفق هذه المصفوفة تحمي الحقوق الليبرالية السلبية التابع القانوني الخاص من تعدي الدولة على حريته وممتلكاته، بينما يتيح له الحق في العمل السياسي كمواطنٍ فاعل ونشط في أن يشارك بالآليات الديمقراطية

(17) M.R. Lepsius, "Die Europäische Gemeinschaft". Paper presented to the 20th Congress of German Sociologists, Frankfurt am Main, 1990.

(18) T.H. Marshall, Citizenship and social class (Cambridge University Press, Cambridge, 1950).

لصناعة الرأي واتخاذ القرار. وتعطي الحقوق الاجتماعية في النهاية هذا التابع الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الضرورية.

ويعزز مرشال بذلك تلك الأطروحة التي تعتبر أن مكانة المواطن في المجتمعات الحديثة توسعت وتعززت بشكل تدريجي؛ فالحقوق السلبية للفرد بالحرية قد تعززت بالحقوق الديمقراطية، وهذان الحقان قد تعززا من ثمّ بباقي الحقوق الاجتماعية؛ بحيث إنّ شرائح كبرى من السكان قد اكتسبت بالتدريج عضويتها الكاملة.

ويمكن اعتبار مفهوم الاستيعاب (Inclusion) بأنه البعد الكامن في مقاربتنا لشكل التطور التاريخي لحقوق المواطنة؛ سواء أكان هذا التطور أكثر أو أقل استقامة (-Linear Development). ولا يتعلق ذلك كله لا في النهاية إلا بالعضوية فقط، وما ينبني عليها من حقوق الانتساب والمشاركة في العديد من النظم الفرعية التي تعرفها المجتمعات البشرية، وتأخذ هذه العضوية بعداً محايداً بعيداً عن مفهوم الحكم الذاتي للأفراد كمواطنين (autonomy).

وتتنوع أشكال العضويات في المجتمعات النشطة والمتميزة بين كل من الأسواق والمصانع وأماكن العمل؛ كما المناصب الحكومية والمحاكم والجيش؛ والمدارس والمستشفيات، وتمتد لتشمل المسارح والمتاحف؛ والتأمينات والخدمات العامة والبضائع؛ والمنظمات السياسية ووسائل الاتصالات العامة؛ والأحزاب السياسية والبرلمانات.

ولا تتطرق هذه المقاربة المستقيمة لتطور الحقوق لدور وأهمية المواطنة النشطة (-active citizenship) والتي تسمح للفرد بالتغيير الديمقراطي والتعبير الفاعل عن وضعيته كمواطن، كما أنّها لا تركز على الحقوق السياسية للمشاركة ودورها الأساسي في تعزيز كفاءة المواطن في المنافسة والعمل الديمقراطي. ويحرم بالتالي هذا القصور في فهم المواطنة منظومة الحقوق من أي بعد ديمقراطي حقيقي. ويمكن في الحقيقة للحقوق الليبرالية السلبية والحقوق الاجتماعية الإيجابية أن تمنح من قبل أي سلطة أبوية؛ إذ لا حكم القانون ولا دولة الرعاية مرتبطان بالضرورة بوجود الديمقراطية نفسها. وهذا ما يجعل الحقوق الليبرالية والاجتماعية ملتبسة جداً في الدول الغربية.

ويتعلّق هذا الالتباس بطريقة فهمنا لهذه الحقوق؛ فيمكننا التعاطي مع الحقوق الليبرالية والتي تبلورت تاريخياً حول الملكية الخاصة من وجهة نظر وظيفية لتشجيع اقتصاد السوق؛ بينما تفهم هي من وجهة نظر معيارية بأنها ضمان للحريات الفردية، وتعني الحقوق



الاجتماعية ببعدها الوظيفي إرساء بيروقراطية لدولة الرعاية؛ ولكنها من مقترب معياري تحقق مطالب الأفراد بتوزيع عادل للثروات.

وقد يكون من الصحيح أن كلاً من الحريات الفردية والضمانات الاجتماعية يمكن اعتبارها كقاعدة قانونية للاستقلال الاجتماعي الضروري للممارسة الفاعلة للحقوق السياسية في المقام الأول، ولكن يبقى هذا الرابط عرضياً في الحقيقة؛ إذ إن الحقوق الفردية بالحريّة والضمانات الاجتماعية يمكنها أن تسهل النكوص عن المواطنة نحو الحياة الخاصة أو تحويل دور المواطن إلى دور زبائني ضيق.

تصبح آفة الزبائنية المصلحية أكثر احتمالاً حينما يعمل كلٌّ من الاقتصاد وأجهزة الدولة باسم هذه الحقوق، على تطوير سلطات نظامية مستقلة، والدفع بالمواطن نحو هوامش العضوية فقط. في هذا الإطار يعمل الاقتصاد والإدارة كنظم مسيرة ذاتياً على الانفصال عن محيطهم والخضوع فقط لحقائق المال والسلطة، وهذا ما لا يتوافق ونموذج جماعة المواطنين ذات الحكم الذاتي.

وبذلك تبقى الفكرة الجمهورية الكلاسيكية عن الاندماج السياسي الواعي داخل جماعة من المواطنين المتساوين والأحرار، عسيرة التطبيق والتنفيذ، إلا وفق الشروط الحداثيّة. وهذا ما يتناسب خاصّة مع فكرة الأمة القومية، والتي هي عبارة عن جماعة منسجمة قيمياً ومترابطة على أساس من التاريخ والتقاليد المشتركة.

◀ نموذج الديمقراطية التداولية:

يأخذ مفهوم الحكم الذاتي للمواطن بُعداً تجريدياً في القانون الحديث، ولقد تمّ تقييد مبدأ سيادة الشعب ليصبح مقتصرًا على آلية طرح الآراء وصناعة الإرادة السياسية، ولا ضير من التفكير ولو بشكل معياري فقط بشبكة تواصل حيوية وجامعة تعمل على تنظيم وتقييد الإدارة العامة وفق افتراضات عقلانية، وهذا سيسهم بدوره بتعزيز الضوابط الاجتماعية والبيئية للنظام الاقتصادي من دون الاصطدام بمنطقه الداخلي.

يسمح هذا الطرح لنا في تشكيل ما يسمى بالديمقراطية التداولية، والتي لا يقتصر عملها على افتراضات عامة وكبرى كـ"الشعب" و"الجماعة"، ولكنها تأخذ بعداً أكثر عملية وفعالية عبر تعزيز التخاطب البيئي والتواصل الحيوي بين أعضاء الجماعة.

وتكمن أهمية هذا النموذج في أنه يحدد عناصر تحقق المثل المعيارية للديمقراطية، ولا تتحقق المواطنة اليوم على الحقيقة إلا عبر الالتزام بالآليات العقلانية لصناعة الإرادة السياسية. ويتوقف مدى حجاجية وإقناعية هذه الآليات على مدى حيوية دوائر التواصل العامة غير الرسمية المغذية لها.

وتعتبر الثقافة السياسية ذات الطابع الليبرالي والمساواتي من العوامل الضرورية لإنشاء واستقرار المجال العام ذي الطابع الاستيعابي، وسيكون هذا الشكل من التواصل ذي البعد التعددي عديم الجدوى إن لم يُراعَ بعض العوامل الإضافية الأخرى؛ فيجب على التداول داخل هيئات صناعة القرار في المقام الأول أن يكون منفتحًا وحساسًا لما تنادي به البيئات غير الرسمية من قضايا وقيم وإضافات وبرامج، ويصبح هذا التفاعل بين كل من المؤسسات الرسمية لصناعة القرار والآراء والشبكات غير الرسمية للتواصل العام- ضرورةً أساسيةً لحماية وتفعيل المواطنة، وهي قد لا تعدو بخلاف ذلك عن أن تكون تجمّعًا للمصالح الفردية الما قبل سياسية، أو وسيلة للتمتع السلبي بالحقوق الممنوحة للأفراد من خلال السلطة الأبوية للدولة.

ولا يسمح لنا المقام هنا التفصيلَ بهذا النموذج أكثر من ذلك⁽¹⁹⁾، ولكن حين نقيّم الفرص المستقبلية للمواطنة الأوروبية يمكننا الركون لبعض الملاحظات الإمبريقية بالاستفادة من التجربة التاريخية لمؤسسة المواطنة في الدولة القومية، وقد يكون من ضيق الأفق أن ننظر لحقوق المواطنة كنتيجة من نتائج الصراع الطبقي في الحقيقة⁽²⁰⁾، ولكن يمكننا البحث عن محركات اجتماعية أخرى وعلى رأسها الهجرات والحروب لفهم التطور الكامل لمكانة ووضعية المواطن، كما أنّ هناك عوامل أخرى عديدة دفعت وحضت على أشكال جديدة من استيعاب الآخر، ساهمت بدورها في التعبئة السياسية للناس وتحفيزهم على التنفيذ الفاعل لحقوق المواطنة الممنوحة لهم⁽²¹⁾. هذا كله يدفعنا للتفاؤل الحذر بمستقبل التطورات الأوروبية لكي لا نتهم بالنكوص عنها من البداية.

(19) See J. Habermas, "Volkssouveränität als Verfahren", in J. Habermas (ed.), Die Moderne-ein unvollendetes Projekt (Leipzig, 1990), p. 180ff.

(20) B.S. Turner, Citizenship and Capitalism: The Debate over Reformism (Allen & Unwin, London, 1986).

(21) J.M. Barbalet, Citizenship (Open University Press, Milton Keynes, 1988).



في هذا السياق من الاندماج الأوروبي ستعمل السوق المشتركة على تنشيط الحركة الأفقية والتواصل بين عدد كبير من الأفراد من مختلف القوميات، كما أنّ الهجرة من أوروبا الشرقية ومن مناطق الفقر المدقع في العالم الثالث ستعمل على تعزيز التنوع الثقافي لهذه المجتمعات، وهذا ما سيخلق بدوره توترات اجتماعية عديدة تحمل في طياتها الكثير من الفرص، والتي يمكن الاستفادة منها لو تمّ التعامل معها بشكل بناء وإيجابي.

ويمكن أن يتحقّق ذلك بالعمل على حشد التعبئة السياسية بشكل عام، ودعم الحركات الاجتماعية الجديدة كحركات السلام والبيئة والمرأة بشكل خاص، وهذا بدوره سيجعل المجال العامّ بمجمله أكثر تفاعلاً ومواكبةً لمستجدات العالم المعاش، إلا إنّ ذلك كله لن يتحقّق إلا بإطارٍ من التنسيق والتعاون البناء على الصعيد الأوروبي ككل. وهذا ما سيدفع بدوره لنشوء شبكات من التواصل تُغطّي مختلف المجالات العامة الأوروبية؛ وذلك سيسهم بدوره بخلق بيئة مناسبة لتفعيل كل من البرلمان الناشئة في المنطقة الأوروبية، ولتأسيس برلمان أوروبي أكثر كفاءة وفاعلية.

وفي الحقيقة لم تسع الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية حتى اليوم لشرعة سياستها عبر طرحها للنقاش العمومي، هذا بينما لا تزال المجالات العامة القومية منعزلةً ثقافيًا عن بعضها البعض، وحبيسة السياسات القائمة على الأسس والتجارب القومية للدول فقط. ويمكن أن تُقارب السياسات الأوروبية في المستقبل بالمقارنة بين ثقافة سياسية أوروبية مشتركة من جهة، والتقاليد القومية المختلفة على صعيد الآداب والفنون والتاريخ والفلسفة... إلخ من جهة أخرى.

ويقع هذا على عاتق النخب الثقافية والإعلام الجماهيري والذي عليه أن يضطلع بدورٍ أساسي في هذا الشأن، ولا بُدّ أن تُصاغ الوطنية الأوروبية الدستورية المنشودة على خلاف من تلك الأمريكية على أساس من التعدد والتنوع، وسيضمن هذا للمواطنين الأوروبيين التمتع بالمبادئ الدستورية والحقوق العامة ولكن في إطار بيئة من التعدد والاختلاف القومي، وتعتبر سويسرا نموذجًا هامًا في هذا السياق؛ حيث إنّها طوّرت ثقافةً سياسية مشتركة على الرغم من التعددية في ثقافات القومية.

وما أختم به هو أنّ هويتنا الأوروبية المنشودة يجب أن تُبنى بالاستناد إلى جذورنا الأوروبية القرسطوية المشتركة، بقدر ما نبنيها على أسس تتناسب والدور العالمي الذي يمكن أن تلعبه

أوروبا في القرن الواحد والعشرين، فلقد حظيت كل الإمبراطوريات عبر التاريخ بفرصةٍ واحدة للصعود والبروز قبلَ اضمحلالها، وهذا لا ينطبق على الإمبراطوريات القديمة فقط، ولكن على تلك الحديثة أيضًا كالبرتغال وإسبانيا وإنكلترا وفرنسا وروسيا، ويبدو اليوم وكأن أوروبا بمجموعها قد أعطيت فرصة جديدة أخرى، وهذه لا يمكن الاستفادة منها بالرجوع إلى سياسات القوة السابقة، ولكن فقط بالسعي لتجاوز الأساليب الإمبراطورية التقليدية نحو آفاق جديدة للتعرف والانتفاع من الثقافات الأخرى المختلفة.



مركز نهوض

للداسات والنشر

NOUHOUD CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS